المقومات الاقتصادية
للجمهورية اليمنية

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

المقدمة

لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الوطنية وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها، حيث إن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العُدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل القوة وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية .

وبناءً على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها

ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلّت أو كثرت من كميتها أو نوعيتها، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية عظيمة الأهمية. كما أننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلاّ النزر اليسير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها، لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

يعد اليمن بلد ضعيف اقتصادياً، واقتصادها غير متطور، وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية والاقتصاد الريعي رغم قلة الموارد النفطية، وتعاني من مشاكل هيكلية أهمها الفساد والنزاعات المختلفة والعقلية القبلية التي تسيطر على المسؤولين

تملك اليمن ثروات وموارد ومقومات اقتصادية عديدة ومتنوعة تنتشر في جميع محافظات اليمن شمالا وجنوبا، وتشكّل معًا حالة من التشابك والتكامل الفريد في حالة ما استقر الوضع السياسي وتحقّق سلام دائم وحكم رشيد بإدارة اقتصادية وطنية مؤهلة تحمل همّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة بهدف إخراج اليمن من حلقة التخلف والفقر والفشل ومن هذي المقومات

موقع اليمن الاستراتيجي الذي يطل على بحر العرب وخليج عدن من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب ويتميز بإطلالتها على مضيق باب المندب أحد المضائق المائية المهمة والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب. يمر عبر باب المندب يومياً ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته 4 بالمئة من الطلب العالمي على النفط

النفط والغاز يمثل القطاع النفطي في اليمن أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد اليمني منذ اكتشافه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم نتيجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات تعبر قطاع النفط والغاز أهم مصدر لمعظم إيرادات الحكومة في اليمن والذي يعتمد على صادرات النفط الخام في تمويل 58% من الإنفاق ضمن الميزانية كما يوجد موارد ومقومات اقتصادية عديدة ومتنوعة غير النفط والغاز منها

الثروات المعدنية تشير نتائج البحوث والدراسات الجيولوجية إلى وجود ثروات معدنية عديدة ومتنوعة تنتشر في معظم محافظات اليمن، ولم يتم استغلال أيٍّ منها حتى الوقت الحاضر الثروات السمكية تؤكّد المعلومات الرسمية وغير الرسمية امتلاكَ اليمن حقول واسعة من الأسماك بأنواع مختلفة، ذات جودة عالية، يُستغل جزءٌ بسيط منها بوسائل صيد تقليدية متخلفة، وتنتشر هذه الحقول بامتداد واسع في كلا البحرين؛ الأحمر والعربي

المعالم السياحية تؤكّد مصادر المعلومات ومشاهداتنا الميدانية وجود مئات المعالم السياحية التاريخية والترفيهية والدينية والرياضية والطبيعية بمناخات ومواصفات عالية المستوى والجودة للسياحة العالمية، وكلها مع بعض تشكّل تكاملًا خلّاقًا لجذب السياح العرب والأجانب، وتنشيط السياحة المحلية؛ وبالتالي إقامة أنشطة سياحية عديدة ومتنوعة من شأنها لعب أدوارٍ هامّة للتنمية المحلية والقطاعية على مستوى اليمن شماله وجنوبه، ولعب أدوارٍ أساسية للازدهار الاقتصادي

النقل البحري تتمتع اليمن بموقع استراتيجي هامّ، وتتحكم بواحد من أهم المضائق البحرية الدولية (مضيق باب المندب)، وتوجد على شواطئ البحرين الأحمر والعربي، ومعًا يشكلان منافذ ومعابر دولية لأهم قارات العالم، كما تتكامل الموانئ البحرية اليمنية، شمالًا وجنوبًا، وتشكّل معًا أهمية بالغة لمشاريع عالمية عملاقة، كمشروع طريق الحرير وجسر باب المندب – جيبوتي كل هذي المقومات تجعل اليمن دوله اقتصاد كبرى لكن فشل السياسية اليمنية في إدارة هذي المقومات جعلت منه يحتل المرتب الأخيرة في سلم الاقتصاد العالمي

الاقتصاد والنظم الاقتصادية

ويشير مصطلح "الاقتصاد" إلى إدارة الموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها للاستهلاك، ويشير مصطلح "الاقتصادي" إلى دراسة كيفية تخصيص المجتمعات للموارد واستخدامها لتحقيق الرفاهية العامة

هو العلم الذي يسعى جاهداً إلى الكشف عن ماهية الثروات المتوفرة لدى الشعوب والأمم وطبيعتها ليصل إلى إنتاجها ثمّ استخدامها

وبالتالي فإنّه يمكننا تعريف الاقتصاد بشكل أشمل بأنّه العلم الذي يهتم بالأنشطة والعمليات ذات العلاقة باستغلال الموارد الشحيحة والمتوفرة في مجتمع ما لغايات خلق سلع أساسية ذات قيمة؛ وتوزيعها بين أفراد المجتمع كافة

النظم الاقتصادية

هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

تلعب النظم الاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل واقع الاقتصاد العالمي وتحديد مساراته. تتنوع نظم اقتصاد السوق بين الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة، ولكل نظام منها تأثيراته الخاصة على أسواق المال وطبيعة التداولات المالية والاستثمارية، والسوق في عالم الاقتصاد هو مجموعة من الأفراد والمشاريع الذين يتبادلون المصالح، سواء كان ذلك في مكان حقيقي أو افتراضي كالأسواق الإلكترونية.

يتألف أي نظام اقتصادي من مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في مجتمع ما. تشمل النظم الاقتصادية الرئيسية:

النظام الرأسمالي: يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتشجيع المبادرة الفردية يتميز بحرية السوق والتنافس حيث تحدد الأسعار بناءً على العرض والطلب

النظام الاشتراكي: يقوم على الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج. تسعى الدولة إلى توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين وتقديم خدمات أساسية مجانية أو بتكلفة منخفضة.

النظام المختلط: هو نظام اقتصادي يجمع بين عناصر من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، حيث توجد ملكية خاصة وحرة في السوق إلى جانب تدخل حكومي لتنظيم بعض القطاعات الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية.

تشكل النظم الاقتصادية وأسواق المال؛ بنية تحتية حيوية للاقتصاد العالمي. فهم كيفية عمل هذه النظم والأسواق يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعيًا وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر. سواء كان النظام اقتصادياً رأسمالياً أو اشتراكياً أو مختلطاً، يبقى الهدف الأسمى هو تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمجتمع. انضم إلينا في موقع الشعلة الاقتصادية للحصول على تحليلات مفصلة والتعرف على آخر المستجدات الاقتصادية.

المقومات الاقتصادية:

هي عبارة عن مجموعة من الخصائص، والأسس الاقتصادية التي تساهم في تقييم اقتصاد دولة ما، وتوضح طبيعة تأقلم مع الأزمات الاقتصاديّة العالمية، وأيضاً تعرف المقومات الاقتصاديّة بأنها: مجموعة الموارد الطبيعية، أو الصناعية التي تقدم الدعم للاقتصاد العام للدولة، وتساهم في تحديد مرتبتها اقتصادياً بين دول العالم

عناصر المقومات الاقتصادية

هي العناصر التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وتحقق النمو الاقتصادي. وتشمل هذه المقومات عدة عناصر منها:

1. الموارد الطبيعية: مثل الأراضي الزراعية والغابات والمصادر المائية والمعادن والنفط والغاز. تعتبر هذه الموارد أساسية لتطوير الصناعات وتوفير الطاقة وتلبية احتياجات المجتمع.

2. العمالة: تعتبر القوى العاملة أحد المقومات الرئيسية في الاقتصاد، حيث تسهم في إنتاج السلع والخدمات وتحقيق النمو الاقتصادي. يعتبر مستوى التعليم والمهارات والكفاءة للعمالة أيضًا أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

3. رأس المال: يشمل رأس المال البشري ورأس المال المادي. يعتبر رأس المال البشري المعرفة والمهارات التي يمتلكها الأفراد، بينما يشمل رأس المال المادي المصانع والآلات والمعدات والأراضي والمباني والمبالغ المالية.

4. التكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا أحد العوامل الحاسمة في تطوير الصناعات وتحسين الإنتاجية تشمل التكنولوجيا الحديثة والابتكارات والمعرفة العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تطوير المنتجات وتحسين عمليات الإنتاج.

5. البنية التحتية: تشمل الطرق والموانئ والمطارات والشبكات الكهربائية وشبكات الاتصالات والمرافق العامة تعتبر البنية التحتية الجيدة أساسية لتطوير الصناعات وتسهيل التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي.

الاقتصاد اليمني

انتهجت الجمهورية اليمنية سياسية اقتصادية تقوم على أساس آليات السوق، ورفع مستوى إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وإعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة دوراً تصحيحياً وإشرافياً، والعمل على إرساء قواعد القانون والبناء المؤسسي، وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتأمين الاستقرار الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية لتدعيم آلية السوق وتشجيع حرية التجارة، كما عملت الدولة على إعادة النظر في التشريعات الضريبية والجمركية والاستثمارية والقضائية بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، إضافةً إلى تنفيذ برنامج الخصخصة بما يهدف إلى توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

ويُنظر إلى اليمن على أنه بلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة(النفط والغاز والمعادن) إضافة إلي الثروة السمكية، ويصل معدل النمو السنوي للاقتصاد اليمني (3%) بالأسعار الجارية، بينما نما معدل الأسعار الثابتة بمعدل سالب (15%) ، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن وفق تقرير السنوي لمجلس الوزراء في عام 2010 (30.3) مليار دولار ، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (1149) دولار في نفس العام

أنواع المقومات الاقتصادية في اليمن:

❖ قطاع النفط والغاز والمعادن

يمثل القطاع النفطي في اليمن أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد اليمني منذ اكتشافه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم نتيجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات

يتمتع اليمن بثروة نفطية كبيرة واحتياطي ضخم من النفط، إذ تقدّر احتياطيات النفط، وفقاً لمصادر رسمية بمقدار 11,950 مليار برميل، المعروف منها والمثبت بحدود 3 مليار برميل، لأن الجزء الأكبر من الصخور التي تتكوَّن منها أرض اليمن والجزيرة العربية هي صخور ذات خواص وتراكيب وأعمار جيولوجية مُلائمة لتوليد النفط وتخزينه وحفظه، بحسب الأبحاث والدراسات الجيولوجية

تقسم المناطق المنتجة للنفط في اليمن إلى قطاعات، يبلغ عددها 12 قطاعاً نفطياً تتوزّع على ثلاث محافظات هي حضرموت وشبوه ومأرب

ومن أهم هذه القطاعات وأقدمها:

قطاع المسيلة حضرموت: يحتل المركز الأول بين القطاعات النفطية في اليمن. وقد بلغت طاقته الإنتاجية السنوي الى حوالى51.7مليون برميل، تمثل 39% من إجمالي الإنتاج النفطي.

قطاع مأرب الجوف: وصل إنتاجه السنوي إلى حوالى 25.1 مليون برميل بنسبة 19 % من إجمالي الإنتاج.

قطاع شبوة: بلغ إنتاجه السنوي 12% من إجمالي الإنتاج اليمني.

يعتبر قطاع النفط والغاز أهم مصدر لمعظم إيرادات الحكومة في اليمن والذي يعتمد على صادرات النفط الخام في تمويل 58% من الإنفاق ضمن الميزانية

وتبلغت عائدات اليمن من صادرات النفط الخام سنويا حوالي 1.418 مليار دولار

المعادن

بالنسبة للثروات المعدنية والجيولوجية وخاصة منها الحجرية (احجار البناء-الجرانيت-الرخام-احجار الزينة-العقيق وغيرها فهي كثيرة إضافة إلى ثروات أخرى وهنا قائمة لنماذج محدودة من بعض الثروات الجيولوجية في اليمن

يوجد أكثر من 50 موقع لمناجم الذهب في حجة حضرموت صنعاء الضالع صعدة وغيرها

تم الكشف عن وجود أكثر من 50 موقع لتمعدن الذهب والفضة في الجمهورية اليمنية يتركز أهمها في صخور الأساس.

كما تم الكشف أيضاً عن وجود عدد من تواجدات الذهب في صخور بركانيات اليمن

❖ القطاع المائي

البحار والمحيطات

تطل اليمن على بحرين هما البحر الأحمر والبحر العربي يمتد الساحل اليمني إلى أكثر من 2500 كم في البحر الأحمر وخليج عدن - بحر العرب والمحيط الهندي

تتميزت السواحل اليمنية بإطلالها على مسطحات مائية واسعة، وأهمية جيوبوليتيكية على مستوى الملاحة الإقليمية والدولية، فمن ناحية جيولوجية تلاءمت تضاريسها التي هي نتيجة للتطور الجيولوجي والتعرية البحرية وأسهمت إلى حد كبير في تهيئة مناخ مناسب للملاحة الأمر الذي أتاح لها إقامة عدة موانى بحرية، ويعد ميناء مدينة عدن من أفضل موانئ الساحل الجنوبي من باب المندب وحتى مسقط، وعلى صعيد آخر يتيح لليمن إقامة مدن حضرية على طول السواحل، واستغلالها كأماكن سياحية، ومواقع صناعية وتجارية خصوصاً في شواطئ منطقة الخوخة، ومدينة الحديدة على البحر الأحمر، وشواطئ مدينة عدن، ومدينة المكلا، وغيرها من الأماكن السياحية، وهذه إحدى المقومات الطبيعية التي تعطي الدولة قوة تجارية، واستراتيجية هامة.

أيضًا وقوع اليمن بين ساحلين بحريين كبيرين - البحر الأحمر والبحر العربي- يعني وجودها بين ثروات بحرية ضخمة، تعطيها أمنًا غذائيًا واقتصاديًا هامًا، وإمكانيات سياحية هائلة لتلك السواحل، كمصدر أساسي للدخل القومي اليمني حيث يوجد في المياه الإقليمية اليمنية (400 نوع من الأسماك، والأحياء البحرية الأخرى، بالإضافة إلى مخزون سمكي يقدر بأكثر من (350 - 400) ألف طن سنوياً يؤهلها أن تكون مركزًا رئيسًا في إنتاج الأسماك، وتصديره لدول المنطقة، وتدر بعوائد مالية هائلة على الاقتصاد اليمني.

الموانئ

الموانئ تمثل ركيزة من الركائز الأساسية لاقتصاد اليمن نظراً لطول الساحل اليمني الممتد أكثر من 2500 كيلومتر حيث تمتلك اليمن سبعة موانئ هي: (**عدن، المكلا، نشطون، الحديدة، المخا، رأس عيسى، والصليف**) منها ثلاثة موانئ رئيسية هي: (عدن، المكلا، الحديدة) والباقي موانئ فرعية

ويعد ميناء الحديدة (غرب اليمن) أحد أهم الموانئ اليمنية والمنفذ الرئيسي لأكثر من 70% من اليمنيين والبوّابة الرئيسية على البحر الأحمر والتي تطل اليمن من خلالها على العالم الخارجي وتمر عبرها ومن خلالها مختلف الصادرات والواردات.

ويعتبر ميناء عدن (جنوب اليمن) أحد الموانئ البحرية الرئيسية والهامة بمنطقة خليج عدن، والذي يقع بمدينة عدن، وهو من أكبر الموانئ الطبيعية في العالم.

وتقدر إيرادات الموانئ اليمنية حوالي 129 مليون دولار سنوياً تمثل

الممرات البحرية

مضيق باب المندب

تشرف اليمن على مضيق باب المندب، وتمتلك إمكانية التحكم فيه وهو عبارة عن ممر مائي طبيعي يصل بين البحر الأحمر وخليج عدن المطل على المحيط الهندي. ويبلغ عرضه نحو 30 كيلومترا، من رأس منهالي على الساحل الآسيوي، إلى رأس سيّان على الساحل الأفريقي. يمتد بطول (56 كم) بين كلا من (اليمن – جيبوتي – ارتيريا) ، ويتسع بعرض (32 كم)، تتوسطه جزيرة ميون التي تقسم المضيق إلى قناتين، القناة الأولى وهي الشرقية للجزء اليمني، وتسمى باب إسكندر، بعرض (3كم)، وأقصى عمق (30 متر)، والثانية هي القناة الغربية للملاحة الدولية، وتدعى ممر ميون، بعرض (25 كم) وأقصى عمق (310متر)،ويحتل مضيق "باب المندب" الرتبة الثالثة عالميا من حيث عبور موارد الطاقة، بعد مضيقي ملقا وهرمز، حيث تمر منه معظم صادرات النفط والغاز الطبيعي من الخليج العربي، التي تعبر قناة السويس أو خط أنابيب "سوميد".حيث يصل عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر عبره بأكثر من (21 ألف) قطعة بحرية سنويًا، أي حوالي (57) قطعة بحرية يوميًا، كما تقدر الشحنات التي تعبر المضيق بنحو 700 مليار دولار أمريكي سنويًا وحوالي 4,8 مليون برميل نفطي يوميًا إلى أوروبا والولايات المتحدة والصين وترتبط حركة التجارة العالمية ارتباطًا قويًا باستقرار مضيق باب المندب

خليج عدن

يقع خليج عدن جنوب اليمن على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر، يطل على ثلاث دول هي اليمن من الشمال وجيبوتي من الشرق والصومال من الجنوب ومن الغربية فهي عبارة عن مياه مفتوحة يحددها نظام الجرف القاري. كما يضم ممرين مائيين هما مضيق باب المندب وقناة السويس تبلغ مساحته حوالي 530 ألف كيلومتر مربع، يمتد طوله من الشمال للجنوب حوالي 1480 كيلومترا، ويبلغ عرضه تقريبا 480 كيلومترا

يعد خليج عدن أحد أهم الممرات المائية في العالم، إذ لعب دورا رئيسيا في التجارة على مر التاريخ، فكان يسلكه التجار العرب و الأفارقة للنقل والتجارة والصيد.

الجزر اليمنية

تمتلك ال اليمنية أكثر من 138 جزيرة تختلف أهميتها تبعًا لموقعها، ومساحتها، ومدى إمكانية الاستفادة منها اقتصاديًا وعسكريًا، وتضاعف في مجملها من تعظيم الموقع الاستراتيجي لليمن، لما تتيحه من ميزة الانتشار والتوزيع للمراكز الاستراتيجية، وتأتي جزيرة سقطرى في مقدمة تلك الجزر؛ لأنها أكبرها مساحة، وعقبة للقفز إلى البر الآسيوي الجزيرة العربية، وإلى البر الأفريقي، بالإضافة إلى موقعها على أعظم طريق لنقل النفط في مناطق إنتاجه في الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا عبر باب المندب وقناة السويس كما أنها تعد أحد الحدائق العالمية التي ما زالت تنتج عائلات نادرة من النباتات وتمثل الجزر اليمنية متحفاً طبيعياً يضم الكثير من الموارد العلمية والبحثية الثمينة، مما يجعلها محط أنظار العديد من الدول في العالم، التي تسعى إلى الحفاظ على ديمومة هذه الموارد، والاستفادة منها لتطوير العلوم البحرية، والزراعية، والبيئية، والتنموية، بشكل عام.

ويمكننا القول أن وجود ذلك العدد الضخم من الجزر المنتشرة حول السواحل اليمنية، هو أمر يشكل عامل قوة في غاية الأهمية أنه يجعل اليمن يتحكم في حركة ملاحة السفن التجارية، والعسكرية، العابرة، والتي ترسو في محيط المياه الإقليمية اليمنية، سواء في حالة الحرب أو السلم، وهو الشيء الذي يعطي اليمن مكانة سياسية من الناحيتين الجيوبلتيكية، والجيوستراتيجية

أن هذه الجرز يمكن استغلالها كرأس حربة في بناء قواعد عسكرية بحرية، وجوية، تابعة للسيادة اليمنية، وبالتالي تشكل خطًا دفاعيًا يحمي الأراضي، والمياه الإقليمية اليمنية من جهة، وحائط صد يحمي الدول العربية كافة، من أي عدوان يهدد الأمن القومي اليمني والعربي من جهة أخرى

يمكن الاستفادة من تلك الجزر كرافد سياحي واقتصادي، يُضاف إلى المواقع السياحية السابقة، من حيث العائدات في حالة استثمارها، وتطويرها كواحدة من القطاعات المهمة للاقتصاد اليمني، وتشكل قوة استراتيجية في شريان الموقع الجيوبولتيكي، لاسيما أن لصناعة السياحة اليوم شانًا مهمًا، وموضع اهتمام دول العالم لأهميتها في الدخل القومي

❖ قطاع النقل:

يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكوناً مهماً من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد اليمني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فشبكة الطرق تمثل شريان التنمية وأساس نموها ويعد قطاع النقل والمواصلات اهتماماً كبيراً من خلال ربط الأراضي اليمنية بشبكة مواصلات محلية ودوليه، حيث وصل طول شبكة الطرق الإسفلتية (16704.2) حتى العام2011 م وبلغ معدل نمو الطرق الإسفلتية (35.2%) بين عامي (2005-2011) .

وفيما يتعلق بالنقل البحري فقد سعت الدولة لتطوير وتوسيع قدرة الموانئ اليمنية حتى أصبح لدى اليمن عدد من الموانئ الدولية أهمها: ميناء عدن- ميناء الحديدة-ميناء المكلا- ميناء نشطون،

وفيما يتعلق بمقومات النقل الجوي فقد تم استحداث العديد من المطارات الداخلية وتطوير عدد من المطارات لتصبح مطارات دولية حيث بلغ عدد المطارات الدولية (6) مطارات وهي:(مطار صنعاء- مطارعدن- مطار سقطرى- مطار الحديدة- مطار الريان- مطار سيئون)، ويساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين (10-13) % سنويا

المنافذ البرية

تعد المنافذ البرية في اليمن نقاطاً حيوية للتجارة والتنقل بين اليمن والدول المجاورة. تتوزع هذه المنافذ على الحدود مع السعودية وعمان، وتلعب دوراً مهماً في الاقتصاد اليمني.

منفذ الوديعة

هو أحد أهم المنافذ البرية في اليمن، ويقع في محافظة حضرموت على الحدود مع المملكة العربية السعودية. يلعب المنفذ دوراً حيوياً في حركة التجارة والنقل بين اليمن والسعودية، وله تأثير كبير على الاقتصاد المحلي والوطني.

يقع منفذ الوديعة في منطقة الوديعة بمحافظة حضرموت، شمال شرق اليمن يربط المنفذ بين اليمن والمملكة العربية السعودية، ويعتبر بوابة رئيسية للتجارة بين البلدين يُستخدم المنفذ لتصدير واستيراد البضائع بين اليمن والسعودية. يشمل ذلك السلع الأساسية مثل المواد الغذائية، والوقود، والمعدات يسمح المنفذ بمرور الأفراد، بما في ذلك العمالة والخبراء، مما يسهم في حركة الناس بين البلدين.

منفذ حرض

يقع في محافظة حجة، على بعد حوالي 120 كيلومترًا شمال غرب مدينة حجة يربط المنفذ بالمملكة العربية السعودية، ويعد من النقاط الأساسية للتجارة بين البلدين يتصل المنفذ بشبكة طرق رئيسية تربطه بالسعودية، على الرغم من أن البنية التحتية قد تكون متأثرة بالأوضاع الأمنية يشمل المنفذ مرافق جمركية، وصالات انتظار، وخدمات لوجستية

منفذ شحن

هو نقطة استراتيجية هامة للتجارة والانتقال بين اليمن وسلطنة عمان. على الرغم من التحديات المرتبطة بالأمن والبنية التحتية، فإن تحسين هذه الجوانب يمكن أن يعزز من فعالية المنفذ ويسهم في تعزيز التجارة بين البلدين.يقع في محافظة المهرة، بالقرب من الحدود مع سلطنة عمان. يربط المنفذ بين اليمن ومنطقة ظفار العمانية، ويشكل جسرًا بريًا بين البلدين.

منفذ حوف

يقع في منطقة حوف في محافظة المهرة، ويحده من الشرق سلطنة عمان يشكل المنفذ نقطة اتصال بين اليمن ومنطقة شحن في عمان، مما يعزز حركة التجارة والتواصل بين البلدين.

اثنان منهما معطلان بفعل سيطرة ملشيات الحوثي عليهما، وهما الطوال والبقع، واثنان منهما يعملان بشكل جيد ويقعان ضمن سلطة الحكومة الشرعية، وهما الوديعة وشحن

وتقدر إيرادات المنافذ البرية في اليمن بحوالي بحسب إحصاءات وزارة النقل منفذ الوديعة 18مليار 340مليون سنويا منفذ شحن أكثر من 30مليار سنوياً خلال العام 2023

❖ قطاع التجارة الخارجية

تحتل التجارة الخارجية وتنميتها أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي وفي إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وضمن هذا السياق يكتسب التصدير أهمية خاصة باعتباره أحد المصادر السياسية للنمو الاقتصادي ولما يحققه من مردود اقتصادي ايضا يعود بالفائدة على فئات كثيرة من المجتمع في شكل تحسن مستوى الدخول وتشغيل الأيدي العاملة، كما يشكل التصدير أحد أهم موارد النقد الأجنبي لتمويل احتياجات المجتمع وعملية التنمية من السلع الرأسمالية والوسيطة فضلا عن السلع الأخرى ولتمويل الاستثمارات الخاصة ذات المكون الأجنبي المرتفع

شهد قطاع التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية تطوراً مطرداً بعد الوحدة وتحديداً منذ العام 1995م . ويرجع ذلك التطور إلى سياسة تحرير هذا القطاع من كافة القيود المفروضة عليه حيث أدى تبني الحكومة برنامج الإصلاح المالي والإداري إلى تحريره من قيوده التي تمثلت في ارتفاع الرسوم الجمركية وحضر استيراد بعض السلع والعمل بنظام تراخيص الاستيراد وغيرها من القيود وقد لعبت العوامل الطبيعية والبشرية والسياسة دوراً رئيسياً في تطوير وتنشيط التجارة الخارجية وأسهمت في تسهيل التبادل التجاري بين اليمن وبقية دول العالم فموقع اليمن المميز بمنافذه البحرية والبرية استطاعت أن تلعب دوراً هاماً في انفتاح الجمهورية اليمنية مع العالم الخارجي هذا إلى جانب تطور إنتاج وتصدير النفط الخام والذي شكلت صادراته أكثر من 80% كمتوسط سنوي ، إضافة إلى تطور وسائل النقل المختلفة وتحسن العلاقات مع دول الجوار كما عكس تزايد عدد السكان نمواً ملموساً للتجارة الخارجية من خلال زيادة الطلب على الواردات نتيجة تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسب مرتفعة ومن أهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى تطور ونمو هذا القطاع السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية عقب تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري والمتضمن تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود حيث أدى ذلك إلى تطور حجم الصادرات ونموها بنسب مرتفعة حيث نمت بمعدل (878%) بين عامي (1995م-2004م) . وبالمقابل فقد نما حجم الواردات بمعدلات مرتفعة أيضاً نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي انعكس في زيادة الطلب على الواردات حيث بلغ معدل نمو الواردات خلال الفترة (1995م-2004م) نسبة (10.40 %) كما تذبذب وضع الميزان التجاري خلال الفترة نتيجة التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية ، وقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي نهاية الفترة (58%) يشكل النفط النسبة الأعلى في مكونات الصادرات اليمنية بنسبة تزيد عن (90 %) يليها المحاصيل الزراعية والأسماك تتراوح بين (3 %-5%) وفيما يتعلق بالواردات فإن السلع الوسيطة تشكل النسبة الأعلى من الواردات حيث تصل إلى(50%) من الواردات يأتي بعدها السلع الرأسمالية بنسبة تتراوح بين (15%-20%) وبقية النسبة للسلع الاستهلاكية

ومع اتساع حجم الاقتصاد اليمني وارتفاع عدد السكان تزايدت حركة التجارة الخارجية في النمو والتوسع ولذا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات والإجراءات التي تحكم مسار هذا القطاع باتجاه تفعيل الإنتاج الزراعي والسمكي والصناعي وتطوير حركة الصادرات وتنويعها وإيجاد أسواق خارجية لها خاصة مع البلدان الإفريقية التي يظهر فيها حجم التبادل التجاري مع اليمن منخفضا

❖ قطاع الاتصالات

يُعد قطاع الاتصالات أحد الركائز الأساسية للاقتصاد اليمني. شهدت مساهمة القطاع في الناتج الاقتصادي نمواً مطرداً بمتوسط بلغ7%بين عامي 2015-2018، إلى جانب ارتباط عدد كبير من الوظائف بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع. كذلك، فإن أثره على المالية العامة كبيراً

تشكل الإيرادات المالية من الاتصالات (معظمها من الرسوم والضرائب المفروضة المحصلة من شركات الهاتف المحمول) الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، في ظل غياب الإحصاءات الرسمية، تشير العديد من المصادر بان عائدات قطاع الاتصالات من المرجح ان تتجاوز ١٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً، معظمها تحت سيطرة الحوثيين او حكومة الامر الواقع. علاوة على ذلك، وفي سياق النزاع في اليمن، كانت السمة البارزة للقطاع هي مرونته. على غرار المناطق الهشة الأخرى

استمرت شركات الهاتف المحمول إلى حد كبير في تقديم مستوى أساسي من الخدمات للسكان طوال سنوات النزاع، على الرغم من مواجهتها تحديات هائلة. بشكل حاسم، ساعد قطاع الاتصالات الفعال على تمكين النشاط الاقتصادي واستدامته بمرور الوقت من خلال ربط الشركات بالأسواق والمستهلكين، وساعد أيضاً في دعم وتعزيز الروابط المجتمعية من خلال الربط بين المجتمعات داخل اليمن وربط الافراد داخل اليمن مع المغتربين في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم القطاع في تمكين العمليات الإنسانية الحيوية. هذه المساهمات تبرز القيمة المتعددة الأبعاد لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

على الرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن أداء قطاع الاتصالات في اليمن يتخلف بشكل حاد مقارنة بالاتجاهات الإقليمية والعالمية من حيث النفاذ والجودة والتكاليف. النفاذ إلى خدمات الاتصال الهاتفي، ولا سيما خدمات الهاتف المحمول، تقلصت بشكل طفيف منذ بداية الحرب. حتى عام 2017، فإن 27 %فقط من السكان كانت لديهم القدرة على النفاذ إلى شكل ما من أشكال الاتصال بالإنترنت، وهو معدل منخفض جداً مقارنة بمعدلات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (65%) والعالم (49%). لا يقتصر الأمر على محدودية النفاذ فحسب، بل إن الجودة أيضاً هي من بين

الأسوأ في العالم، بالنظر إلى السرعة المنخفضة للغاية لخدمات الإنترنت وانخفاض سعة النطاق الترددي المتاحة للمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف خدمات الاتصالات، وخاصة الإنترنت، باهظة: تمثل تكلفة حزمة النطاق العريض لبيانات الهاتف المحمول 10%من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري، أي أعلى بكثير من هدف الأمم المتحدة المحدد عند 2% للتكلفة الميسورة مقابل خدمات النطاق العريض الأساسية الذي ينبغي بلوغه بحلول عام 2025.

❖ قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

قطاع الزارعة

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية، حيث يعد قطاع الزراعة أحد أهم دعائم ومرتكزات الاقتصاد الوطني؛ إذ تبلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي حوالي (13.7%) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي (16.5%) للجمهورية اليمنية

كما يأتي في المرتبة الأولى في استيعاب العمالة حيث يعتمد السواد الأعظم من السكان على القطاع الزراعي وذلك بنحو 74%، ويحوي قرابة 2 مليون عامل ويشكلون نحو 53% من إجمالي القوى العاملة في البلاد الموارد الأرضية الزراعية المستخدمة في الاستثمار الزراعي بنسبة 3% من إجمالي أراضي الجمهورية. ويتصف القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية باستخدامه إمكانيات قاعدة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي بصورة محدودة. وتشكل المساحة المزروعة نسبة 94% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة

قطاع الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية في الجمهورية اليمنية ثروة وطنية هامة وتشكل زاوية أساسية في النظام الزراعي ، حيث يصل متوسط اعداد الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها سنويا إلى(20) مليون رأس ويتم الاهتمام بها من خلال إيجاد السلالات المحسنة وإنشاء مزارع التسمين والأمهات وتوفير اللقاحات والعلاجات البيطرية من خلال تنفيذ الحملات الوطنية .وقد ارتفعت اعداد الثروة الحيوانية في بلادن من (19501) الف راس في العام2008م الى (20705) الف راس في العام 2012م حيث قدر عدد الثروة الحيوانية في البلد عام 2014بحوالي 21 مليونا و296 ألف رأس، ليصل العدد لحوالي 19 مليونا و392 ألف رأس، 8 ملايين و813 ألفا منه امن الأغنام، في حين بلغ عدد الماعز 8 ملايين و644 ألفا، والأبقار مليونا و503 آلاف، والإبل 431 ألف رأس

❖ قطاع السياحة

تحتل السياحة مكانة خاصة في السياسة الاقتصادية، حيث تأتي أهميتها الاقتصادية بفوائد ذات طبيعة اجتماعية وسياسية، تؤدي إلى التنمية المستدامة، وأصبحت فروع صناعة السياحة متشابكة ومتداخلة في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من أنَّ مساهمة السياحة والسفر في اليمن في الناتج المحلي الإجمالي قد تذبذبت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فإنها مالت إلى الزيادة خلال الفترة 2000-2019

وقال المجلس العالمي للسفر والسياحة في 2021م، أنَّ إجمالي إيرادات السفر والسياحة في اليمن بلغت 899مليون دولار، ما يعادل 225 مليار ريال، في عام 2020م، ووصلت مساهمتها من إجمالي الناتج المحلي

4.3% وأوضح المجالس أن إجمالي إيرادات السفر والسياحة بلغت 383 مليار ريال، في عام 2019م، وبنسبة مساهمة 5.5 بالمائة من إجمالي الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي وبلغت عائدات السياحة 949عام 2014م، ومثلت نحو 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لدراسة »أزمة سعر الصرف الأسباب والآثار والأولويات «الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في أبريل 2016م

تلعب صناعة السياحة دورًا رئيسًا في خلق فرص عملٍ وفي القضاء على الفقر والبطالة عن طريق خلق فرصٍ للعمل والدخل.

ووفقًا لبيانات وزارة السياحة، فإنَّ عدد العاملين في مختلف مجالات العمل السياحي بلغ 250ألف عامل عام 2014م. وأكدت بيانات الاتحاد اليمني للسياحة، أنَّ العمل في القطاع السياحي يشكّل المصدر الوحيد للدخل لنحو 500 ألف شخص بشكل مباشر، ولنحو 1.5 مليون شخص بشكل غير مباشر

وبحسب تقرير وزارة السياحة للعام 2010م، سجل إجمالي تدفق السياح إلى اليمن من مختلف مناطق العالم الذي شمل 536020 سائحاً في عام 2010م بزيادة قدرها 102.099 وبنسبة زيادة 24٪ مقارنة بعام 2009م.

في حين سجل السياح اليمنيين الوافدين –أي المقيمين في الخارج- 488742 سائحًا في عام 2010 انخفاض -18٪ عن أرقام عام 2009م

يأتي إجمالي إيرادات السياح الأجانب في اليمن على أساس متوسط الليالي السياحية والإنفاق السياحي خلال الفترة 2007-2010م، حيث سجلت أعلى إيرادات سياحية في عام 2010م بلغت 133 مليار ريال أي ما يعادل 622 مليون دولار وفيما يخص إيرادات اليمن من السياحة الدولية، بلغ متوسط القيمة لليمن من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة من 2010م إلى عام 2016م، نحو 2.27% بحد أدنى 0.27% في عام2015م وبحد أقصى 4.18% في عام 2010م، وفقاً لبيانات منظمة السياحة العالمية اليمن الاستراتيجية لعام 2025م، فإنَّه في حال تم استغلال قطاع السياحة الواعد، سيرتفع عدد السائحين من 73000 في عام 2000م إلى ما يقدر بمليوني

سائح في عام 2025م، بمعدل نمو سنوي يتجاوز متوسط المعدل العالمي وسترتفع الإيرادات في النهاية إلى ما يقدر بنحو 2 -3 مليار دولار..

❖ الايرادات الضرائب والرسوم الجمركية

تُعد الإيرادات الضريبية والجمركية مصدرا هاماً للإيرادات الوطنية، حيث شكلت حوالي 30% من إيرادات الحكومة في عام 2022، مقارنة بـ 58% لحصة إيرادات النفط والغاز.

ويعد معدل تحصيل الضرائب في اليمن من بين الأدنى على مستوى العالم، نتيجة ضعف الامتثال للقوانين الضريبية حتى منذ ما قبل اندلاع الصراع فقد بلغ متوسط الإيرادات الضريبية المحصلة للفترة 2008-2013، 6.68 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أدى الفساد وسوء الإدارة إلى خسارة حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي بصورة ضرائب غير محصلة، حيث لم يتجاوز عدد دافعي الضرائب المسجلين بحلول عام 2013، سوى 3080 وهذا الرقم يظل ضئيلا في بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من 25 مليون نسمة.

ويتخذ التهرب الضريبي أشكالاً عدة، حيث يلجأ معظم رجال الأعمال إلى تسجيل أرباح أقل مما يحققونه على الواقع بهدف دفع ضرائب أقل، أو دفع رشاوي لجبأة الضرائب مقابل خفض وعاء الدخل الخاضع للضريبة، أو المراوغة في العملية وتجنب دفع أي ضرائب.

وأدت هذه المشاكل إلى تفاقم مواطن الخلل القائمة منذ فترة طويلة في تحصيل الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب، بما في ذلك ظهور أوجه عدة من الفساد واستشرائه في المكاتب الحكومية المُدرجة تحت الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب التابعة للحكومة، الأمر الذي يشجع دافعي الضرائب على عدم الامتثال بالقوانين ويحرم الحكومة من مصدر إيرادات كبير.

وأيضا هناك تسرّب مالي كبير في آلية تحصيل الرسوم الجمركية، حيث يتم تحصيل 30 إلى 40% فقط من الرسوم الجمركية المستحقة للحكومة، في حين يتم نهب الجزء المتبقي نتيجة ممارسات الفساد والافتقار إلى آليات لرصد عملية تحصيل الرسوم الجمركية وكذلك إلى الكوادر المؤهلة بشكل كاف في مراكز التخليص الجمركي.

أهمية التنمية الاقتصادية

تلعب التنمية الاقتصادية دوراً مهماً في نمو المجتمعات واستدامتها. إنه يشير إلى العملية التي يحسن بها المجتمع رفاهه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو خلق فرص عمل وزيادة دخل الفرد، وتعزيز جودة الحياة الإجمالية لسكانها. تعد استراتيجيات التنمية الاقتصادية ضرورية للمجتمعات لجذب أعمال جديدة، والاحتفاظ بالشركات الحالية، وتعزيز النمو الاقتصادي

تسهم عدة عوامل في أهمية التنمية الاقتصادية للمجتمعات. أحد أهم العوامل هو خلق فرص العمل. عندما تستثمر الشركات في مجتمع ما، فإنها تخلق فرص عمل للمقيمين، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي خلق فرص العمل إلى زيادة الدخل، مما يمكن أن يحسن مستوى المعيشة للأفراد والأسر

وعامل مهم آخر هو جاذبية الشركات الجديدة. يمكن أن تساعد استراتيجيات التنمية الاقتصادية المجتمعات على جذب أعمال جديدة، والتي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن للمجتمع الذي يستثمر في البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والنقل العام، أن يسهل على الشركات نقل السلع والخدمات، مما يجعلها أكثر جاذبية بالنسبة لهم لإنشاء عمليات في المجتمع

علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد التنمية الاقتصادية المجتمعات على الاحتفاظ بالأعمال التجارية القائمة.
عندما تكون الشركات مربحة، فمن الأرجح أن تبقى في المجتمع. يمكن أن تساعد استراتيجيات التنمية الاقتصادية للشركات من خلال توفير حوافز، مثل الإعفاءات الضريبية، لتشجيعها على البقاء في المجتمع ومواصلة الاستثمار فيها

فيما يلي بعض النقاط الإضافية التي تبرز أهمية التنمية الاقتصادية للمجتمعات:

1- يمكن للتنمية الاقتصادية أن تقلل من معدلات الفقر من خلال خلق المزيد من فرص العمل وزيادة مستويات الدخل.

2- يمكن أن يحسن نوعية الحياة للمقيمين من خلال توفير الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

3- يمكن للتنمية الاقتصادية أن تساعد المجتمعات على أن تصبح أكثر مرونة في الانكماش الاقتصادي من خلال تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الصناعات المحددة.

4- يمكن أن تجذب الاستثمار من خارج المجتمع، والتي يمكن أن تجلب رأس مال جديد وخلق فرص عمل إضافية

5- يمكن للتنمية الاقتصادية تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تشجيع الشركات على تبني الممارسات الصديقة للبيئة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

التنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية للمجتمعات لتزدهر وتنمو. يمكن أن يخلق فرص عمل، وزيادة مستوياتا لدخل، وتحسين جودة الحياة بشكل عام للمقيمين. من خلال تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية الفعالة، يمكن للمجتمعات جذب أعمال جديدة، والاحتفاظ بالشركات الحالية، وتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة

المخاطر والتداعيات للاقتصاد اليمني

الاقتصاد اليمني يواجه عقبات كبيرة، حيث يؤدي الصراع المستمر والتوترات الإقليمية إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي تعانيها البلاد. ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في اليمن بنسبة 1.0% في عام 2024، بعد أن شهد انكماشاً بنسبة 2.0% في عام 2023ونمواً متواضعاً بواقع 1.5 % في عام 2022 وبين عامي 2015و2023، شهد اليمن انخفاضاً بنسبة 54% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما يترك أغلب اليمنيين في دائرة الفقر. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على نصف السكان، كما ارتفعت معدلات الوفيات بين صفوف الشباب.

ويلاحظ ان المالية العامة للحكومة اليمنية شهدت تدهوراً كبيراً في عام 2023، وبأن إيراداتها انخفضت بأكثر من30 %، بسبب الانخفاض الكبير في عائدات النفط، وتقلص إيرادات الجمارك نظراً لإعادة توجيه الواردات من عدن إلى الموانئ التي تقع تحت سيطرة الحوثيين. واستجابة لذلك، نفذت الحكومة المعترف بها دولياً خفضاً حاداً في الإنفاق، مما أثر على الخدمات العامة الأساسية والنمو الاقتصادي طويل الأجل.

ويشير إلى أن عجز الحساب الجاري شهد ارتفاعاً بنسبة 19.3 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، بعد أن كان مرتفعاً بنسبة 17.8 % في عام 2022. كما كان للحصار المفروض على صادرات النفط تأثير كبير على العجز التجاري، في حين ظلت احتياطيات النقد الأجنبي مستقرةً بشكل نسبي بفضل المساندة المالية التي قدمها الشركاء، ومنها تحويل جزء من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

وأدى استئناف التمويل النقدي من جانب الحكومة المعترف بها دولياً إلى تفاقم الضغوط التضخمية، غير أن معدلات التضخم تفاوتت فيما بين المناطق، فعانت صنعاء من انكماش بنسبة –11.8%، وواجهت عدن تضخماً مرتفعاً عند 7% بسبب انخفاض قيمة

العملة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت تكلفة السلع الأساسية في عدن، حيث تنفق العديد من الأسر اليمنية حالياً أكثر من 60% من دخلها على الغذاء وحده.

تزداد حدة التحديات الاقتصادية والإنسانية في اليمن، إلا إن إمكانية التعافي تظل قائمة في ظل المساندة والاستراتيجيات الصحيحة على مجالات العمل الحيوية، ومنها التصدي للضغوط التي تعانيها المالية العامة، وتخفيف الاضطرابات التجارية، وتحقيق استقرار العملة. ولدى البنك الدولي التزام صارم بمساندة اليمنيين لتجاوز هذه الأزمات، وتقديم المساعدات، وتمهيد الطريق لبناء مستقبل مستدام وقادر على الصمود. أن استمرار الضغوط على المالية العامة والتجزؤ الاقتصادي بين المناطق الشمالية والجنوبية يهدد بتعميق الانقسام ويزيد من تعقيد جهود التعافي. فعلى سبيل المثال، أدت إعادة توجيه الواردات إلى انخفاض كبير في الإيرادات الجمركية لعدن، مما زاد من الضغوط على الأوضاع الاقتصادية في الجنوب مقارنة بالشمال. وتتوقف إمكانية زيادة المعونات والاستثمارات على تحقيق هدنة دائمة والالتزام بإعادة الإعمار من جانب جميع الأطراف المعنية.

ويشكل التأثيرَ الحاد للتوترات الإقليمية المتصاعدة، وخاصة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، والتي عطلت حركة الشحن والتجارة الدولية، مما زاد من تكاليف الشحن وأقساط التأمين، وبالتالي وضع المزيد من الضغوط على الاقتصاد اليمني.

أن الآفاق الاقتصادية لليمن لا تزال تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، كما يُعد استئناف صادرات النفط والتعافي الاقتصادي واسع النطاق أمرين بَعِيدي المنال بدون التوصل إلى اتفاق سلام دائم. وتشكل الصراعات الإقليمية المستمرة، وانخفاض قيمة العملة، والضغوط على المالية العامة مخاطر كبيرة. ومع ذلك، يشير إلى أن التوصل إلى اتفاق سلام دائم يمكن أن يؤدي بسرعة إلى تحسين الآفاق الاقتصادية لليمن، جنباً إلى جنبٍ مع المساعدات المالية الخارجية وجهود إعادة الإعمار.

الخلاصة

تُعَدُّ اليمن من الدول ذات التاريخ الاقتصادي الطويل والموارد الطبيعية الغنية، ولكنها تواجه تحديات كبيرة في استغلال هذه الموارد بشكل فعال. إن فهم المقومات الاقتصادية لليمن يمثل خطوة أساسية في تحليل إمكانيات التنمية والاستدامة الاقتصادية في البلاد.

تتمثل المقومات الاقتصادية الرئيسية في اليمن في الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن، إضافةً إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين قارات آسيا وأفريقيا. ومن جهة أخرى، تلعب الزراعة والصيد البحري دورًا هامًا في الاقتصاد اليمني، حيث يمثلان مصدرًا رئيسيًا للغذاء والتوظيف.

ومع ذلك، فإن اليمن يواجه تحديات ملحوظة تشمل الصراعات السياسية والاقتصادية، ونقص البنية التحتية، وقضايا الأمن، التي تؤثر على التنمية المستدامة. والانهيار الاقتصاد اليمني سبب من الأسباب التي أدت إلى عدم استغلال المقومات الاقتصادية

ويعود ذألك الي

الصراعات والنزاعات المسلحة المستمر منذ عام 2014 بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين، والصراعات الإقليمية الأخرى، أدت إلى تدمير البنية التحتية وتوقف النشاط الاقتصادي بشكل كبير.

الأزمات السياسية وضعف الاستقرار السياسي ونقص الفعالية في الحكومة وهذا أثر على القدرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة وجذب الاستثمارات.

الأزمات الإنسانية الشديدة التي تشمل نقص الغذاء، وتفشي الأمراض، والفقر، أدت إلى تدهور الظروف المعيشية للأفراد وأثرت سلباً على القدرة الإنتاجية.

الفساد المستشري وسوء الإدارة المالية في القطاعين العام والخاص ساهم في تبديد الموارد وعدم تحقيق التنمية المستدامة.

الاعتماد الكبير على عائدات النفط التي تأثرت بشدة بانخفاض أسعار النفط العالمية، وظهور مشاكل في إنتاج وتصدير النفط.

المديونية العالية تزايد الديون الخارجية والداخلية يزيد من الضغط على الاقتصاد، ويقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية.

للاستفادة القصوى من المقومات الاقتصادية في اليمن، ينبغي تبني مجموعة من الحلول التي تعالج التحديات الحالية وتعزز الإمكانيات المتاحة مثل

تحقيق السلام والاستقرار السياسي من خلال الحوار والمفاوضات

تحسين وتطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ والكهرباء والمياه يمكن أن يحسن بيئة الأعمال ويزيد من كفاءة النقل والتجارة.

تقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم قطاعات أخرى مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والسياحة

مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال تطبيق قوانين مكافحة الفساد وتعزيز دور المؤسسات الرقابية

دعم الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات لتعزيز الكفاءة والإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

بتطبيق هذه الحلول، يمكن لليمن أن يستفيد بشكل أفضل من مقوماته الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR